

رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات ذلك على
الامن الإقليمي

**The bet of international Drug Trafficking networks on the African Sahel
Region and its implications for Regional Security**

عامر ناصر

جامعة الجزائر 03، naceur.ameur@enssp.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/02

تاريخ الاستلام: 2021/05/27

ملخص:

إن منطقة الساحل الإفريقي تعرف حالة من انعدام الأمن، وهي حالة غير صحية الأمر الذي يدفع إلى مزيد من الاهتمام بها فهي لا تعاني فقط من ظاهرة الإرهاب، بل هناك الفساد والنزاعات المسلحة، وتهريب السلع، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، فهاته العوامل ساهمت في انعدام الأمن في المنطقة، على الرغم من الطبيعة المسالمة لسكان المنطقة، كما أن عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والسجائر والسيارات، تتجاوز منطقة الساحل الإفريقي، لتشمل العديد من المناطق لا سيما إفريقيا الغربية، التي تعرف العديد من القلاقل والنزاعات ناهيك عن السودان والصومال، إن الأمر الذي يسهل عمليات نقل وتهريب المخدرات، هو الطبيعة التضاريسية التي تشكل مسالك مثالية للتهريب وعمليات الاتجار كل هذه المعطيات تجعل من منطقة الساحل الإفريقي مركز عبور دولي هام للاتجار بالمخدرات لا سيما ما تعرفه المنطقة من حالة فشل الدولة، وغياب أي تنسيق أمني وتنموي بين الدول، الأمر الذي يفتح الباب أمام شبكات التهريب، والاتجار بالمخدرات، إلى محاولة الهيمنة على المجتمعات المحلية والهامشية، سواء بالترغيب أو بالتهريب الأمر الذي ينعكس على حالة الامن الوطني للجزائر.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالمخدرات، السّحال الافريقي، الأمن الوطني، الشبكات الدولية للمخدرات، الجزائر.

Abstract:

The Africa's Sahel Region knows a state of insecurity, and it is an unhealthy state that prompts more attention to it, as it not only suffers from the phenomenon of terrorism, but there are corruption and armed conflicts, smuggling of goods, human trafficking, and drug trafficking. These factors have contributed to the lack of Security in the region, despite the peaceful nature of the region's residents, and the illegal trade in drugs, cigarettes and cars, goes beyond the Sahel region of Africa, to include many regions, especially West Africa, which knows many unrest and conflicts, not to mention Sudan and Somalia. What facilitates drug transport and smuggling operations is the terrain nature that constitutes ideal routes for smuggling and trafficking operations. All these data make the Sahel region an important international transit center for drug trafficking, especially what the region knows in terms of state failure, and the absence of any security and development coordination between countries. Which opens the door to smuggling networks and drug trafficking, to trying to dominate local and marginal communities, whether by intimidation or intimidation, which is reflected in the state of national security For Algeria.

Keywords: Drug trafficking, the The Africa's Sahel Region , national security, international drug networks, Algeria.

1. مقدمة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي العمق الامني للجزائر حيث يعتب السياق الذي تمت فيه الدراسة، فإننا سنتعرض في هذا المقال إلى الأهمية والمكانة الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي بوصفها منطقة جذب لجميع الأنشطة الاجرامية الدولية وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات بوصفه نشاط اجرامي مختلف في نمطه وشكله واهدافه وانشطته وحركته، هذا من خلال استعراض التصورات الجيوسياسية المختلفة لمنطقة الساحل الإفريقي.

ان منطقة محور كيدال وتين أسك، أكسيس وتامين، واد تادجرت في الحدود بين الجزائر والنيجر وتمبكتو، والتي يتم توفير واردات السلاح إليها عبر الحدود مع موريتانيا، إذا أن المنطقة هي منطقة نشطة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة (Kennedy_Boudali, 2009).

إن الأمر المثير للقلق في المنطقة هو سعي شبكات الاتجار بالكوكايين الدولي، إلى البحث عن طرق جديدة للتهريب بالإضافة أسواق جديدة، و الاستعانة بمصادر خارجية للتوزيع بالجملة والتجزئة للكوكايين وزيادة الإنتاج في أمريكا اللاتينية ، وصعود جماعات مثل كارتل "تيخوانا" والذي يعرف باسم منظمة "إربلا نوفيليكس"، وتحالف الشبكات الآسيوية مع عصابات الخليج الأمر الذي دفع إلى حد كبير إلى زيادة مستويات التهريب الدولي للمخدرات، ومن هذا فإن إفريقيا أصبحت تشكل وجهة ونقطة عبور مثالية وغير مكلفة من أمريكا الجنوبية الكوكايين باتجاه أوروبا وآسيا .

وهذا لإيجاد فضاء لتسويق وتهريب منتجاتهم، كما أن الأمر المثير للقلق هو مدى التشابك المرضي بين مستويات الفساد الرشوة المستشرية في دول حزام الساحل الإفريقي والانعكاس سلبا على استقرار المنطقة واستقرار الجزائر، في ظل حالة من تواطؤ للدول مع هذه الشبكات لاسيما المملكة المغربية بوصفها " دولة مخدرات " (Oxford English Dictionary, 29).

2. الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تبرز المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، من خلال زيادة الاهتمام من قبل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية

والغازية، هذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية على طريق النفط في إفريقيا.

ومع تبني بعض الفواعل الجهوية إلى سياسات قد تخل باستقرار عدد من الدول، التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي واثني ضعيف، كما أن أهمية الساحل تبرز من خلال كونها منطقة تشهد فراغاً آمناً، ناجم عن غياب هياكل أمنية، تعزز الاستقرار في المنطقة خصوصاً بعد ما حدث في مالي من انقلاب، وما عرفته ليبيا من أزمة خلقت مخاوف من انفصال شرق البلاد، واحتمال قيام حكم ذاتي، لا تزال الكثير من المخاوف الأمنية الملحة التي تشكل تحدياً للسلطة القائمة في ليبيا، مع احتمال إلاتم تلبية التوقعات العالية للنمو الاقتصادي والاندماج السياسي، فهناك عدد من الجماعات المسلحة في الشرق تحتفظ بالقدرة على لعب دور لا يستهان به في توجيه العملية السياسية داخليا، يضاف إلى ذلك اتساع نطاق عمليات الاغتيال والخطف و التفجير التي تعاني منها بنغازي (ويوري، 2012).

وبصرف النظر عن الفراغ الأمني يمثل تنامي التشدد السلفي في الشرق الليبي التحد الأهم لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا ناهيك عن مطامح الناتو **NATO**، ففي كلتا الحالتين أدت الفجوة بين السلطة المركزية والحكم المحلي إلى تفاقم الصراعات القبلية وصراعات الأجيال (ويوري، 2012) وفي مالي شكل سقوط النظام في مالي بشكل أسرع من كل التوقعات فبعد أقل من ثلاث أشهر من اندلاع الأزمة في **جانفي 2012** هزم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع، هذا عندما حاول إخماد التمرد في الشمال وقد جرى دحره باتجاه الجنوب على يد مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة التي يجمعها تحالف فضفاض، ودفع الانقلاب العسكري الذي جرى في **22 مارس 2012** الرئيس **أمادو تومانو توري**، إلى التواري على الأنظار (بوخرص، 2012) كل هذا يبرز مدى ما تعاني منه المنطقة من عدم استقرار الأمر الذي ينعكس على مدى أهميتها جيواستراتيجيا.

إن حالة الهشاشة التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي تدفع إلى المزيد من التدخل والاختراق للمنطقة، من قبل جميع الفواعل سواء كانت القوى الدولية المتنافسة على القارة أو الفواعل الجديدة من قبل جماعات الإجرام المنظم والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، كلها تشكل

تحديا للدولة في منطقة الساحل الإفريقي. إن التطور في الاتصالات وتنقل الأفراد والأموال والأسلحة والأفكار خارج الحدود الوطنية أضحي أكثر سهولة وجعل محاولات الحكومات مواجهة هذه النشاطات أكثر صعوبة (بيليس و ستيف ، 2004).

3. جيوبوليتيك المخدرات في الساحل الإفريقي:

مثلما ارتبط مفهوم الجيوبوليتيك بالسكان والطاقة والأمن، فلقد ظهر مفهوم "جيوبوليتيك المخدرات"، فهو يعنى بدراسة ورصد جميع الظواهر المرتبطة بالمخدرات، من مناطق الزراعة، ومواقع الإنتاج مثل أفغانستان، أو مناطق التعاطي مثل مناطق الضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمكّنا من تحليل كيفية الإنتاج من خلال دراسة جميع المؤشرات المادية والاقتصادية والسياسية (Flint, 2006) وكل ما يتعلق بخطوط الإمداد والتهرب الدولي للمخدرات.

من خلال تصفّح تقرير لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية العمومية الفرنسية يتضح أن الأهمية التي باتت تشكلها منطقة الساحل الإفريقي من خلال كونها منطقة عبور بين أمريكا الجنوبية وأروبا، بوصف الأولى منطقة إنتاج والثانية سوق استهلاك الأمر الذي جعل العصابات الدولية للاتجار بالمخدرات الكولومبية والمكسيكية تحول من خطوط التهريب عبر هذه المنطقة الحيوية، أي أن منطقة الساحل الإفريقي تقع ضمن قلب طرق شبكات التهريب الدولي للمخدرات (Commission Des Affaires étrangères, 2012).

تناول ضمن هذا المقال، حالة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، من حيث الاحاطة بجذورها التاريخية وبدايات ظهورها، ثم مسارات التطور الذي تعرفه وعلاقتها ببعض الأنشطة الإجرامية الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وما يشكله من تشابك يهدد جميع مكونات الامن الوطني الجزائري.

4. الجذور التاريخية للاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي:

إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات، عرفت نموا مضطردا في منطقة الساحل الإفريقي، عبر و نحو الجزائر، فمن خلال تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات **INCB** لسنة 2011 التي أكدت فيه على تزايد تهريب شحنات الكوكايين، الموجهة أساسا إلى الأسواق غير المشروعة في أوربا عبر أفريقيا، حيث تم ضبط عدد

متزايد من شحنات الكوكايين في أعالي البحار في خليج غينيا وفي الغرب الإفريقي، مما يدل على أن غرب أفريقيا أصبح أحد المحاور الرئيسية في العالم لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، ويشير التقرير إلى تزايد تعاطي الكوكايين في بعض البلدان المتضررة من هذا الاتجار، كما يشير التقرير إلى انتشار تهريب الكوكايين عبر البلدان غير الساحلية (الامم المتحدة ، 2008) في الساحل الإفريقي إذ عبّرت الهيئة عن قلقها من تنامي هذا النشاط في المنطقة وذلك بالنظر إلى تمركز المنطقة في وسط الطرق الدولية لتهريب المخدرات ورحبت كذلك باهتمام مجلس الأمن حيال هاته المشكلة التي تهدد على نحو خطير الاستقرار والتنمية، في تلك المنطقة ، ولا سيما في البلدان المنطقة الخارجة من نزاعات ومن حروب إقليمية.

وفي نفس السياق يؤكد التقرير دائما على أن الاتجار بالقنب وتعاطيه لا يزال من التحديات الكبرى في إفريقيا ، إذ يقدر حسب التقرير عدد الأشخاص اللذين يتعاطون هذه المادة في المنطقة بما يزيد على **42 مليون شخص**، ويزرع القنب بصورة غير مشروعة ثم يهرب داخل إفريقيا وخارجها ، و لا سيما إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتستأثر إفريقيا بنسبة تقدر بنحو **26%** من الإنتاج العالمي من القنب (الامم المتحدة ، 2008) ، وفي حين أن حشيش القنب ينتج على نحو غير مشروع في بلدان تقع في مختلف أنحاء إفريقيا، ولا يزال المغرب واحدا من أكبر منتجي **راتنج القنب** في العالم ،وفي نفس السياق صرّح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة السيد ماريا كوستا على هامش اجتماع مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء **24 فيفري 2010** مخصص لبحث التهديدات ضد السلام والأمن "بأن الطرق الجديدة لعبور مهربي المخدرات عن طريق الساحل وبلدان المغرب العربي تشكل تهديدا لهذه الدول وفي نفس السياق الذي يؤشر على تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي أكد ماريا كوستا أن منطقة الساحل الإفريقي شكل طريقا جديدا لتدفق المخدرات، وبيعها في الأسواق المحلية، وتشكل منطقة الساحل منطقة تلاقي للخطوط الدولية للتهريب بين الهيروين القادم من أفغانستان عبر الصومال، والكوكايين جديدة في جميع أنحاء تشاد والنيجر ومالي (الامم المتحدة ، 2008).

وبما أن عمليات الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل عرفت انخفاضا محسوسا لا سيما مادة القنب فهو يعود حسب السيد ماريا كوستا إلى إن عصابات التهريب الدولي تنظم صفوفها في انتظار التأسيس لمنطقة

عبور جديدة تضم تيارين من شرق إفريقيا وغربها يلتقيان في منطقة الساحل الإفريقي تنظم في تشاد النيجر ومالي (كوستا، 2012).

أمام هذا الوضع وفي ظل الأتجار الحاصل في الهياكل الأمنية والاجتماعية والسياسية، فالدولة الإفريقية في نهاية القرن التاسع عشر اتسمت بقدر كبير من الهشاشة والضعف ومن ثمة وفرت ساحة ملائمة لكل الأفراد الطموحين الراغبين في الاستحواذ على السلطة فيها، فالنظام السياسي في معظم البلدان الإفريقية - ما بعد الاستعمارية - كان أشبه ما يكون بنظام السوق أو المباراة (حمدي، 2001)، الأمر الذي شكل عامل جذب لشبكات التهريب الدولية للتأثير والتغلغل في مؤسسات الدول وأمام حالة ضعف السلطات المركزية ظهرت هناك حالة من الجماعات تم وصفها في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2011، بالمجتمعات الهامشية والتي تعيش على هامش السلطة المركزية، هذه المجتمعات قد تعرف نمو الاقتصاد المحلي للمخدرات، القائم على نشاط الاتجار بالمخدرات، إلى الحد أنها تقتلع بالفعل الأنشطة الاقتصادية المشروعة، ولا يقتصر الخطر في ذلك على مجرد انتشار تجارة المخدرات الغير المشروعة، نفسها بل أيضا ظهور ثقافة تعاطي المخدرات ويمكن لهذه الثقافة في بعض الحالات أن تصبح مكتفية ذاتيا، فهي تكسب سكان تلك المناطق هوية متميزة وفي الوقت ذاته تعمق انفصالهم على مجتمعهم الكبير .

هذه هي المشاكل المتعددة التي تواجهها مجتمعات "البؤر" الساخنة في بلدان ومناطق في شتى أرجاء العالم، وهي تمثل الذروة القصوى لمشاكل الجريمة والمخدرات التي يتجلى على السواء في شتى أرجاء العالم وهنا تمكن المعضلة فهذه المشاكل تتضافر إلى الحد الذي تتحكم فيه في حياة سكان هذه المجتمعات (الامم المتحدة ، 2008).

إن النشاط المتنامي للإجرام المنظم، في منطقة الساحل الإفريقي ، سيما الاتجار بالمخدرات لم يحظ بالاهتمام ، إذ يعترف المراقبون الخارجيون والمسؤولون في حكومة مالي بالانتشار السهل للاتجار بالمخدرات ، بيد أنهم ركزوا بصورة رئيسية على دور التنظيمات الجهادية لاسيما تنظيم القاعدة في افريقيا ، وتجاهلوا أو قللوا من أهمية علاقات المسؤولين في الدولة والقادة السياسيين بالشبكات الإجرامية إضافة إلى ذلك كان صنع القرار في الغرب ينظرون في المقام الأول إلى الفرع الإقليمي لتنظيم القاعدة بوصفه جماعة إرهابية على

الرغم أن نشاطه كان مرتبطا بعمليات تهريب المخدرات بالإضافة إلى اختطاف الرعايا الأجانب لابتزاز الفدية (لاخر، 2012)، ناهيك عن وجود بؤر إجرامية.

لفهم حجم ما يشكله الإتجار بالمخدرات من تهديد في منطقة الساحل الإفريقي، على الجزائر و استقرارها ، و فهم ما يمكن أن ينتج عن تنامي النشاط الإجرامي، و التساهل معه فإن نموذج دولة مالي يظهر مدى قوة هذه الشبكات في التأثير على سلوك الدولة و قدرتها على التحكم و الهيمنة على جميع مؤسسات الحكم وصناعة القرار بشكل يتناسب مع مصالحها ، و حسب تقرير لمركز كارنيجي للسلام، فإن موجة عدم الاستقرار في المنطقة تتجاوز دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، والتنظيمات الجهادية الأخرى، إذ مكن التنافس للسيطرة على عمليات التهريب وتسامح مسؤولي الدولة تجاه النشاط الإجرامي، الذي يمارسه الحلفاء السياسيون، للجماعات المتطرفة من الازدهار وحسب التقرير فإن تواطئ وضلوع المسؤولين في مالي، واستعداد الحكومات الغربية لدفع الفدية تسبب في ازدهار صناعة الاختطاف ، فضلا على ذلك كانت العوامل المهمة بالنسبة إلى الديناميكيات التي تسببت في انفجار الصراع المتجدد في مالي في العام 2012. خلال العقد الماضي، جرى استكمال عمليات تهريب البضائع القانونية، القائمة على أساس فروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب بتهريب المخدرات غير المشروعة فقد توسع وبسرعة اثنان من التدفقات المختلفة في بعض الأحيان وهما: تدفق الكوكايين في كل أنحاء منطقة الساحل الإفريقي، من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا بما في ذلك عن طريق ليبيا ومصر و منذ 2005 تزايد تدفق الحشيش المغربي إلى ليبيا ومصر وشبه الجزيرة العربية ويعزي هذا النمو إلى ارتفاع الطلب في أوروبا والشرق الأوسط، وكذلك بسبب فرض ضوابط مشددة على طول الحدود المغربية الجزائرية و قبالة السواحل الأوربية، التي تضعف عليها السيطرة الأمر الذي يجعلها جذابة للشبكات الدولية للتهريب (لاخر، 2012).

لقد توسعت تجارة الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا بسرعة في الفترة ما بين 2005 و 2007 وهي لا تزال مهمة على الرغم من انكماشها بعد العام 2008 فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل إلى أوروبا والبالغ 20 طن بلغت قيمتها بسعر الجملة 1 مليار دولار في أوروبا الغربية حيث مرت عبر غرب إفريقيا في العام 2008 معظم

كميات الكوكايين التي تمر عبر غرب إفريقيا في طريقها إلى أوروبا تصل إلى احدى الدول الساحلية خاصة غينيا وغينيا بيساو وكذلك توغو وبين وبعد ذلك يتم نقلها إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب وكبدل يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوروبا، بما في ذلك من مطارات داخلية في غرب إفريقيا، وتعد مطارات باماكو ونيامي و واغادوغو من أهم مراكز الشحن الجوي حيث يمر بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة .

هذه الطرق لا زالت نشطة كما تؤكد هذه المضبوطات خلال العامين 2019 و 2020 في هذه المطارات وبرزت موريتانيا لفترة وجيزة كبلد رئيس للعبور للنقل الجوي والبري، ففي الفترة 2007-2008 حيث جرى ضبط أكبر شحنتين في مطار نواذيبو في ماي 2007 (360 كيلو غرام من الكوكايين)، وفي نواكشوط وفي اوت من العام نفسه تم ضبط **830 كيلو غرام** من الكوكايين ومع ذلك، انخفضت المضبوطات السنوية في موريتانيا بشكل كبير منذ العام 2008.

كما تتنوع الطرق البرية عبر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى نحو أوروبا وثمة أدلة قليلة على وجود تدفقات كبيرة مستمرة على أي طريق بمفرده، ويتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية لغرب إفريقيا عبر خليج غينيا نحو موريتانيا في هذه الحالة براً إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا وأشارت عدة تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و 2010 وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا. لقد كان الحدث الأكثر إثارة هو اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727 والتي تحطمت عند الإقلاع بالقرب من بلدة غاو في منطقة "تركنت" في نوفمبر 2009 كانت الطائرة والتي لقبته وسائل الإعلام فيما بعد باسم "الكوكايين الجوي" (لاخر، 2012) مسجلة في غينيا بيساو وأقلعت من فنزويلا.

وفقا للمدعي العام في التحقيق الذي جرى كانت الطائرة تحمل ما بين 7 و 11 طن من الكوكايين تم تهريبها برا فيما بعد برا إلى المغرب عن طريق تشكيلة تضم رعايا فرنسيين وإسبان ومغاربة وماليين وسنغاليين وبينما لا يوجد دليل على أن صفقة بهذا الحجم لم تكن أكثر من مجرد حادث عارض، بالنسبة إلى شمال

مالي حيث وردت عدة تقارير مؤكدة عن استخدام طائرات صغيرة لنقل الكوكايين من المراكز الساحلية إلى شمال مالي.

وبالعودة إلى تقرير مركز كارنيجي فإنه لم تقع منذ أوائل العام 2011 أي حوادث في المنطقة يمكن أن تشير إلى كيفية تطور طرق تهريب وكميات الكوكايين منذ انخيار النظام في ليبيا، ومنذ اندلاع الصراع في شمال مالي العام 2012 ومن المرجح أن عمليات التهريب البرية عبر الساحل والصحراء قد تراجعت بسبب انخفاض التهريب عبر غرب أفريقيا ولأن الطرق البرية تعتمد عموماً على المركز في الدول الساحلية. في هذا الصدد تشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن التدفق الرئيسي الآخر للحشيش المغربي، باتجاه ليبيا ومصر والجزيرة العربية مستمر بلا انقطاع وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فقد بلغ الإنتاج المغربي الذي يحتل الرتبة الأولى في العالم بكمية تبلغ 877 طن سنة 2008 وحسب تقرير السابق دائماً فإن أجهزة المخابرات الموريتانية تقدر أن حوالي الإنتاج المغربي يمر في دول الساحل يهدف الالتفاف جزئياً على الحدود الجزائرية - المغربية وتداركها إذا تصل شحنات الحشيش إلى موريتانيا براً (عبر الجزائر والصحراء الغربية) أو عن طريق القوارب ومن ثمة تسلك إما الطريق الشمالي للدخول إلى أقصى شمال مالي، أو يتم نقلها عن طريق نواكشوط للدخول إلى مالي عبر منطقة تمبكتو.

وفي سياق تتبع ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي نلاحظ هيمنة تجارة وزراعة القنب في إفريقيا حيث كانت نسبة 26% من الكمية التي تم ضبطها عام 2001 في أفريقيا وخصوصاً في كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقية وشم الاتجار وزراعة القنب في جميع أنحاء أفريقيا 2000-2001 وكان الجزء الأكبر من القنب المحجوز منذ منتصف 1990 من قبل بلدان جنوب الصحراء وزادت الكمية سنة 2001 لتهيمن عليها منطقة شمال أفريقيا خصوصاً المغرب ومصر، وتعتمد شبكات الاتجار بالمخدرات في عمليات التهريب عبر الساحل الأفريقي خصوصاً في شمال مالي على روابط الأسرية والقبلية في موريتانيا والنيجر (لاخر، 2012).

ومن الملاحظ ان منطقة شمال مالي تعرف تتداخل طرق تهريب القنب جزئياً مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين وتعبر شمال النيجر أو جنوب صحراء الجزائر باتجاه ليبيا، ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى

أوربا أو نقلها إلى مصر والشرق الاوسط. وهناك طريق آخر يمتد عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

5. الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وعلاقته بالإرهاب:

لقد عمدت شبكات الاتجار بالمخدرات، خصوصا شبكات تهريب القنب، إلى إقامة العديد من الروابط الأسرية والعائلية داخل المجتمعات، وهذا لتسهيل عمليات التهريب و الاتجار الدولية، لاسيما مع تنامي عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا بعد انهيار النظام الليبي والانقلاب وعدم الاستقرار في مالي، وانتشار السلاح وغياب الهياكل الأمنية التقليدية، الأمر الذي شكل فرصة لزيادة عمليات التهريب والإتجار بالمخدرات التي كانت تحملها القوافل برا أضحت تنقل جوا عبر الصحراء وهو ما تبين بعد حادث سقوط الطائرة **بوينغ 727** في **نوفمبر 2009** بعد أن أقلعت من ممر طائرات غير شرعي قرب **غاو** في مالي وهي منطقة تعاني من التمرد والإرهاب، والمثير أن هذا النموذج الجديد للعلاقات بين المخدرات والجريمة والإرهاب ثم اكتشافه بالصدفة بعد حادث سقوط الطائرة (كوستا، 2012).

وعن العلاقة بين الإرهاب والإتجار بالمخدرات فالعصابات المنظمة للإرهاب تخوض من خلال كارتيلات المخدرات، عمليات إرهابية في الدول المنتجة للمخدرات، بغرض حماية نشاطاتها، وشل مسار اتخاذ القرار لدى السلطات الحكومية، حيث نجد أن عملية مكافحة كارتل مدينة **مدلين** الذي يعد من أهم الكارتيلات المنتجة للمخدرات في العالم يقع في صميم جهود الحكومة الكولومبية، وكذا الإدارة الأمريكية، إذ يخوض هذا الكارتل حملات إرهابية ضد الحكومة الكولومبية تحملها على التراجع على القرارات التي اتخذتها والمتعلقة بسياسة مكافحة هذه العصابات المنظمة التي تمارس الإرهاب ومن أكبر العمليات الإرهابية التي ارتكبتها العصابات الإجرامية الكولومبية اغتيال ثلاثة مترشحين للرئاسيات، وكذا وزير العدل ونائب عام في مجلس قضاء وزهاء 40 صحفيا وما لا يقل عن 1300 شرطي، وينبغي هنا الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين كارتيلات المخدرات والحركات الإرهابية وذلك لضمان "أمن" مناطق إنتاج المخدرات (ان، 2012).

وبالعودة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين منظمات الإتجار بالمخدرات والحركات المسلحة والإرهابية، يظهر ذلك من خلال أتمودج طالبان في أفغانستان، حيث تعتبر مصدر إنتاج لنحو 90% من الهيروين في العالم وبالتالي فهي أكبر معقل تجارة وتهرب المخدرات، والمصلحة متبادلة بين تجار المخدرات وعناصر حركة طالبان حيث يتلقى هذا التنظيم الدعم المادي مقابل ضمان الحماية لطرق التهريب ومعامل إنتاج المخدرات، والحقول التي تزرع بها النباتات المخدرة (ببوكرة، 2005).

هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعتبر التنظيم السلفي الذي خرج من عباءة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية **GIA**، من أقدم التنظيمات الناشطة في المنطقة وعلى الخصوص إقليم أزواد، فمنذ أواخر 2006 ومسلحو هذه الجماعة هذه الجماعة التي تعرف بإمارة الصحراء يسعون إلى جعل شمال مالي منطقة للاحتماء وملاذ لجمع الرهائن الغربيين ممن يتم اختطافهم في دول الساحل الأفريقي أو المغرب العربي وممرا آمنا، لقوافل التهريب البضائع والمخدرات، فضلا عن كونهم قاعدة خلفية للضغط على الجزائر وموريتانيا (سالم، 2012).

وبالعودة إلى البحث عن العلاقة دائما فإن تقرير كارنيجي، حول الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، يرى أن ثمة القليل من الأدلة التي تزعم مزاعم تورط لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المباشر في تهريب المخدرات، ولا يبدو حسبه أن التنظيم طرف فاعل في ما ذكر عن وقوع اشتباكات بين مهربين المخدرات في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة التي يزعم أن محكمة في نيويورك، أثبتت وجودها بين التنظيم المذكور والقوات المسلحة الثورية الكولومبية "فارك" **FARK** ومهربي الكوكايين، كانت العملية تتعلق بعميل سري من إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية، قدم نفسه إلى ثلاثة مواطنين من مالي على أنه ممثل "فارك" **FARK** والذين أكدوا بدورهم أن بوسعهم ترتيب حماية التنظيم لشحنة من الكوكايين عبر الصحراء، وليس هناك ما يشير إلى أن هذا كان أكثر من ادعاء كاذب لإقناع شريكهم التجاري المفترض، ومع ذلك يذهب التقرير إلى الافتراض أن هذا التنظيم مثله مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات، أو قدم

الحماية لقوافل التهريب (لاخر، 2012) وعن علاقة الاتجار بالمخدرات بالإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، ومدى تباين الحدود بينهما فإن نموذج بلمختار الذي غير ولاءه من الجماعة الإسلامية إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال أكثر محتفظا بالقدر الأكبر من استقلاله العملياتي قد دعم علاقاته مع القبائل الصحراوية من خلال تحالفات الزواج، وتجنب ابتزاز المال من السكان المحليين خلافا لما تفعله الجماعة السلفية، في معقلها في منطقة القبائل وللتعويض عن فقدان هذه الإيرادات ازداد ضلوع للمختار في أعمال التهريب وحصل على اللقب الشعبي "السيد مارلبورو" بين أن التبغ لم تكن تجارته الوحيدة بالتأكيد، إذا تورط أيضا في تهريب المخدرات والأسلحة البشر غير الشرعيين (فيليو، 2012) هذا يبين أن العلاقة بين تجار المخدرات والتنظيمات الإرهابية غير واضحة لكن هي في كثير من الأحيان مبنية على التعاون وتبادل المصالح.

ومما لا شك فيه أن الوضع المعقد في الساحل الإفريقي عقب سقوط النظام الليبي والانقلاب في مالي قد جلب تحديا جديدا للمنطقة وهو تزايد عدد تجار المخدرات ومروجيها وهو نفس الأمر الذي وقع أثناء الغزو العراقي للكويت حيث نشطت عمليات الإتجار بالمخدرات المهربة من أفغانستان وفيتنام مروراً بإيران وتركيا، وإيصالها إلى العراق ثم إدخالها إلى دولة الكويت ومنها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتوزيعها على الشباب لزراعة الأمن والاستقرار (الحميدان، 2012).

6. المغرب التحول نحو دولة مخدرات ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي:

ان عملية تتبع ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من جملة المعطيات المتوفرة من خلال التقارير الدورية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة و تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تنطلق خصوصيتها من كونها تقع إلى جوار منطقة غرب إفريقيا التي تشهد تزايدا ملفتا للاتجار بالمخدرات و تهريبها إلى أوروبا و الشرق الأوسط مروراً بالساحل الإفريقي الأمر الذي يجعلها مسلكا مثاليا للشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، ناهيك عن وجود المغرب الذي يعد أكبر منتج للقمب في العالم و تحوله نحو "دولة مخدرات" .

ينطلق رصد ظاهرة الإتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي، من رصد واقع الظاهرة في إفريقيا عموما، ومن ثمة المنطقة ناهيك عن أن منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر منطقة نشاط دولي للإتجار بالمخدرات خصوصا الكوكايين والمهيروين، وهذا منذ سنة 2008 التي عرفت انخفاض في عمليات التهريب، إفريقيا هي أكبر منتج للقنب فهي تساهم بـ 25% من الإنتاج العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أن 10500 طن من القنب تم إنتاجها في إفريقيا ففي جنوب إفريقيا تم حجز 42% من مجموع المضبوطات إلى تم حجزها في القارة الإفريقية، وتشير التقديرات إلى أن عدد البالغين بلغ حوالي 38.200.000 أفريقي، وهو ما يعادل ما نسبة (7.7% من مجموع السكان البالغين في إفريقيا) يستهلكون القنب سنويا وهو ما يشكل نسبة 3.8% من مجموع الاستهلاك العالمي. وهاته الشريحة التي تعرف من 15 سنة إلى غاية 64 سنة، كما ينتج القنب بكميات كبيرة في المغرب فهذا الأخير يعد أكبر منتج عالمي للقنب حيث توجد مساحات كبير لزراعة الحشيش وعلى الرغم من غياب التقديرات الحقيقية للمساحات المزروعة إلا أن التقديرات تشير إلى المساحات أن المزروعة في أفريقيا ما بين 1000 و 20.000 هكتار (United Nation Office for Drug control and Crime Prevention, 2007).

بالإضافة إلى أن القنب هو المخدر الأكثر استهلاكاً على نطاق واسع في العالم فيما يقارب 160 مليون شخص استهلكه في العام 2005 حيث مثل مستهلكون الحشيش حوالي 3.8% من سكان العالم، الأمر الذي يدل على حاجة السوق غير المشروع لهذا المادة.

ووفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، فهناك حوالي 134000 هكتار من الأراضي في المغرب تم زراعة الحشيش فيها أي ما يعادل 1.48% من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في البلاد وتم إنتاج سنة 2005 حوالي 1066 طن من الحشيش وهذه الأراضي المزروعة يدفعنا إلى فهم الدوافع التاريخية، لتنامي ظاهرة إنتاج القنب في المغرب، فالسلطان مولاي الحسن (1873-1894) يعد أول من سمح بزراعة القنب للاستهلاك المحلي، في المناطق التالية : خمس الدواوين، وقبائل كتامة، بني سادات، بن خالد، كما أن سياسة التسامح وغض الطرف عن عمليات زراعة وإنتاج القنب، في مناطق الريف المغربي ليست من باب الصدفة، وإنما من منطلق محاولات النظام المغربي لتقوية النفوذ

الملكي، في المنطقة لاسيما وأن المنطقة ذات غالبية بربرية فقيرة معدمة، شهدت العديد من الحركات لا سيما انتفاضة 1958 التي قمعها ولي العهد الأمير الحسن وعليه فإن التسامح مع نشاط زراعة الحشيش في هاته المنطقة يعد جزء من سياسة النظام لتقوية نفوذه في المنطقة بعيدا عن الخيارات التنموية (Armand, 2012).

ووفقا لتقديرات المكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فإن جملة الإيرادات التي يتحصل عليها المزارعون في منطقة الريف يتجاوز من 7 إلى 8 مرات زراعة الشعير ومن 12-16 مرة المحاصيل المروية الأخرى، أي أن سهولة زراعة المنتج وزيادة الطلب عليه في السوق المحلي، والأوربي يدفع بهم إلى زيادة الإنتاج (Armand, Moroccan roll , 2008) وهذا ما يدفع إلى زيادة عمليات التهريب والإتجار سواء عبر منطقة الساحل الإفريقي مباشرة أو عبر الجزائر، كما أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة وفي سياق تحليل التوجهات العامة للإتجار بالمخدرات سنة 1999 صنف المغرب ضمن النقاط الرئيسية للإنتاج القنب ، فقد بلغت نسبة المحجوزات من رانتج القنب سنة 2001 نحو 900 طن في عام وقد شكلت هذه السنة 23% من المحجوزات في القارة الإفريقية لوحدها كما يوضحه الشكل 14، وقد تضاعفت هذه النسبة 1998 إلى 2001 من نسبة 12% إلى 23% وهذا راجع لزيادة الطلب عليه.

وبالعودة إلى المواد الأخرى التي تشكل عمليات الإتجار في المخدرات في الساحل الإفريقي، نجد الامفيتامينات وهي مواد كيميائية من فئة العقاقير التي يطلق عليها اسم المنشطات الامفيتامينات، وهو عقار اصطناعي يحضر في مختبرات غير قانونية، وبتداول الامفيتامينات في شكل مسحوق أو أقراص أو بلورات الشظايا الزجاجية سنة ماي 2007. أنواع العقاقير الخاضعة للمراقبة، فلقد استقرّ استخدام هذه العقاقير في القارة الإفريقية في عام 2002 الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على خطوط الإمداد لهاته المواد المخدرة، سواء من غرب القارة الإفريقية عبر الساحل الإفريقي، وتوجيهها إلى الشرق الأوسط، خصوصا في ظل ضعف الرقابة على الأسواق الموازية التي تمول السوق غير المشروع للمخدرات، بماته العقاقير المخدرة وبالعودة إلى سنة 2005 فإن إفريقيا قد شهدت نموا في كميات القنب المحجوزة عالميا فقد كانت حوالي

09 % سنة 2002 وارتفعت إلى 26% سنة 2003 ويعود الارتفاع هذا إلى ارتفاع نسب الحجز في شرق إفريقيا (.UNODC, 2004).

وهذا دليل على نمو إنتاج واستهلاك القنب في إفريقيا، فلقد ظل المغرب يحافظ على الريادة في إنتاج هذه المخدر ففي سنة 2006 بلغت إنتاجيته حسب تقديرات المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة حوالي 3.700 طن وهو ما يعادل 50% من الإنتاج العام للقنب في إفريقيا المقدر بحوالي 6000 طن، كما أن استخدام القنب حسب المكتب الدولي للمخدرات والجريمة المنظمة يظهر اتجاهًا تصاعديًا.

7. انتشار تجارة الكوكايين وانعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل الإفريقي:

إن عمليات التهريب الدولي للمخدرات عبر منطقة الساحل الإفريقي، تنطلق من عدة حقائق جغرافية وسياسية واقتصادية، فوجودها بالقرب من منطقة غرب إفريقيا التي تشكل همزة وصل بين الأسواق الدولية للمخدرات ناهيك عن الواقع السياسي والاقتصادي الذي تعرفه دول الساحل الإفريقي، ومؤشرات التنمية الضعيفة وغياب فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ومشاكل الأداء الخاص بالسلطات المركزية للدول كلها تشكل بيئة جاذبة لشبكات التهريب الدولي للمخدرات.

فالاجتاه الأكثر تطورًا في عمليات الإتجار بالمخدرات هو تهريب الكوكايين فشحنات التهريب الخاصة بأوروبا يتم تهريبها عبر إفريقيا، فقد ارتفعت كمية المضبوطات من مادة الكوكايين في إفريقيا من 1 مليون طن على مدى 1998-2002 إلى 15 مليون طن 2006 وكانت أكبر الكميات التي تم ضبطها في نيجيريا ثم غانا وجنوب إفريقيا، المغرب والرأس الأخضر سنة 2006 وحسب المكتب دائما إن نسبة الكميات المهربة نحو أوروبا، عبر إفريقيا بلغت ما نسبة 22% من نسبة الكوكايين المهرب إلى أوروبا وهناك علاقة أكيدة للكارتل الدولي للكوكايين مع عمليات التهريب في إفريقيا الغربية.

وبما أن المخدرات تختلف نسب الطلب عليها من منطقة إلى منطقة فإن المخدر الأكثر طلب في إفريقيا حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2009 هو القنب 63% في إفريقيا، وهذه يؤكد ارتفاع نسبة استهلاك القنب في القارة والذي يصل إلى حوالي 56390000 مستهلك ويشكل نسبة المتعاطي في شمال إفريقيا

9.320.000 مستهلك، تبقى الإحصاءات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، تؤكد على أن المغرب هو بلد المنشأ للقنب فكمية المحجوزات من القنب في إفريقيا، حيث تحوز سبعة بلدان وهي مصر كنيا والمغرب نيجيريا وجنوب إفريقيا وجمهورية تنزانيا على 90% من إجمالي الكميات المحجوزة عموما في إفريقيا كل هذا سيدفع إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بمنطقة الساحل الإفريقي ، لاسيما في ضل وجود اكبر بلد منتج للمخدرات فإن منحنى الظاهرة سيتضاعف لاسيما عند حاجة المغرب إلى التخلص من فائض الإنتاج ففي سنة 2012 بلغت بنسبة الأراضي المزروعة 47400 هكتار(UNODC, 2005) .

كل هذا يشكل بيئة مواتية للنمو كل النشاطات المرتبطة بالمخدرات في منطقة افريقيا عموما والساحل الافريقي على الخصوص هذا على الرغم من أن أوروبا لا تنتج القنب، إلا أنها تعتبر السوق العالمي الأكبر، وباعتبار شمال إفريقيا هي المورد التقليدي منذ زمن بعيد ومعظم القنب المستهلك في أوروبا هو من المغرب الأمر الذي يدفع إلى زيادة حركية عمليات التهريب عبر المنافذ التقليدية سواء عبر الجزائر، أو مباشرة إلى اسبانيا وفرنسا أو الالتفاف نحو موريتانيا، ومالي ثم النيجر ومن ثم إلى أوروبا والشرق الأوسط، على الرغم من وجود تنافس في الإنتاج من طرف البلد الثاني في إنتاج القنب ألا وهو أفغانستان، حيث طرح المكتب الدولي للمخدرات والجريمة المنظمة، ملاحظة حول هل يوجد تحول عن المغرب لصالح أفغانستان في التزود بمادة القنب في السوق الأوروبية، الأمر الذي يدفع لا محالة المغرب لزيادة إنتاجه من مخدر القنب لتغطية الطلب عليه في السوق الأوروبي وبالتالي سيكون هناك تنافس من قبل الشركات الدولية لتغطية الطلب في السوق الأوروبية، الأمر الذي ينعكس على حركية الاتجار بالمخدرات عبر المحاور التقليدية، وفي نفس السياق أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لسنة 2013 على بقاء زراعة القنب في شمال إفريقيا وبدل على ذلك نسبة المحجوزات لسنة 2012 وقد بلغت 53.72 طن في الجزائر و125.68 طن في المغرب(UNODC, 2006) .

وفي نفس السياق يذهب التقرير السنوي للوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات لسنة 2011، حول تنامي تهريب المخدرات في العالم حيث اعتبر أن الجزائر معنية بإنتاج المخدرات لكن بكميات قليلة جدا

وأشار ، إلى أن الجزء الأكبر من المخدرات، التي تعتبر الجزائر تتكون من القنب الهندي، القادم من المغرب (Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs,, 2013) ، والحشيش وكمية متزايدة من الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية، كما لاحظت أن اغلبه هذه المخدرات تنقل عن طريق البحر نحو أوروبا فيما يمر جزء آخر عن طريق التهريب برا إلى غاية الشرق الوسط ووصف التقرير الحدود الجزائرية الممتدة على مسافة 6000 كم بالعارية موضحا أن الأمر يتعلق بحدود طويلة وعارية مع المغرب والصحراء الغربية، وموريتانيا ومالي والنيجر وليبيا وتونس، حيث يكون من الصعب على قوات الأمن الجزائرية مطاردة وتوقيف المهربين، كما سجّل أن استهلاك المخدرات لم يعد عموما مشكلا كبير في الجزائر رغم انه يشهد نوع من الارتفاع (قدادرة، 2012).

انطلاقا من جملة الإحصاءات المقدمة فان منطقة الساحل الإفريقي ستكون ذات أهمية متزايدة لاسيما وان الواجهة نحو أوروبا تكون غير مكلفة، ففي تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة 2007 عن وضعية الكوكايين في غرب إفريقيا حيث أشار إلى أن الوسائل المتاحة لتجار المخدرات متطورة على نحو متزايد كما أن شبكات الاتجار بالمخدرات الدولية ، كانت قادرة على تأسيس اتصالات جوية مباشرة بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا، الأمر الذي تدلل عليه **حادثة نوادييو** والتي تم فيها حجز طائرة فيها 630 كلغ من الكوكايين، وهذا في ماي 2007 وتقع هذه المدينة بالقرب من الحدود المغربية ناهيك عن 830 كغ من الكوكايين في شهر أوت 2007 الأمر الذي يشير إلى تطور وسائل واتجاهات التهريب والاتجار الدولي بالمخدرات عبر الساحل الإفريقي.

إن عمليات الاتجار بالمخدرات عبر الساحل الإفريقي، من خلال المعطيات المقدمة تشير إلى أن العمليات ستأخذ منحى كبير، وهذا لوجود بلد منتج للمخدرات وهو المغرب بـ 80٪ من الإنتاج العالمي ناهيك عن منطقة غرب إفريقيا بوصفها طريق جديد للمخدرات من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا ، والحراك الإقليمي لاسيما اختيار النظام في مالي، وفشل الهياكل الأمنية في النيجر وموريتانيا، وتشاد كل هذا بالإضافة إلى سيطرة قوات حركة تحرير الازواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى هي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي،

وأناصر الدين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، على شمال البلاد، بالخصوص كيدال و غاو و تمبكتو، الأمر الذي ادخل المنطقة في فراغ أمني كبير (مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

كما تظهر مضبوطات الكوكايين الكبيرة في العامين 2007 و2008 الروابط القائمة بن رموز النظام في موريتانيا والاتجار بالمخدرات فقد تزامنت عمليات الضبط مع فترة من عدم الاستقرار السياسي ومارست شخصيات بارزة الاعتقال بتهم تتعلق بالمخدرات كأداة في الصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة فقد تم اعتقال سيد احمد ولد الطابع ابن شقيق الرئيس السابق وضابط اتصال موريتاني، لعلاقته بعملية تهريب الكوكايين في عام 2007 في مطار نواذيبو كما اعتقل سيدي محمد ولد هيدالة وهو نجل رئيس سابق آخر وعلى نحو مماثل فان الحدود في النيجر غير واضحة إذ تتم عمليات التهريب للسلع المشروعة والمهجرة غير المشروعة علنا وتواطؤ كامل السلطات، إضافة إلى ذلك غياب تفسير عدم وجود عمليات ضبط شحنات المخدرات والأسلحة في شمال النيجر على الرغم من كونها منطقة عبور رئيسية لكليهما، و في ظل الاحتقان الشديد الذي يخيم على التحوم الصحراوية لمالي على طول الخطوط الحدودية التي تربط البلد بكل من موريتانيا والنيجر والجزائر، بفعل سيطرة مجموعات منظمة ولكنها غير مصنفة كشبكات تهريب المخدرات والاتجار بالمخدرات، والناشطة تحت وصاية فصائل المجموعات المحسوبة على الحركات الجهادية المعادية للأنظمة القائمة، مع أنه بات من المسلم به إقليمياً ودولياً أن تحالف الجماعات المسلحة الموسومة بكونها إرهابية ومن متهني التهريب تمكن من بسط سيطرتها على مساحة تتجاوز 60% من إجمالي الرقعة الترابية لمالي (2/3 من المساحة الإجمالية للبلد) وانه من المستحيل القضاء على هذا التحالف وتفكيكه بمجهود دولة واحدة منفردة. كل هذه المؤشرات تدفع بشبكات الاتجار بالمخدرات سواء الدولية أو المحلية إلى مضاعفة عمليات التهريب و الاتجار بالمنطقة لان حالة عدم الاستقرار توفر البيئة الملائمة لتنامي هذا النشاط .

8. الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات والتحول نحو منطقة الساحل الإفريقي:

في سياق الضَّغَط الكبير للولايات المتحدة الأمريكية على شبكات تهريب المخدرات المتواجدة بأمريكا الجنوبية (المكسيك، كولومبيا، فنزويلا، لبيرو، البرازيل)، جعلهم يحولون أنشطتهم إلى إفريقيا الغربية

(السنغال، غامبيا، ساحل العاج، نيجيريا، غانا، ناميبيا) ثم تحويل الكوكايين إلى أوروبا خاصة هولندا وبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي، وتشير التقديرات إلى أن 240 طن من الكوكايين حولت إلى إفريقيا باتجاه أوروبا من جملة 994 طن من المنتج العالمي لم يتم حجز إلا 20 طن منها (السايح، 2010).

وفي ظل الصراع والتنافس بين عصابات كولومبيا والمكسيك، بشأن تسويق الكوكايين جعل الشبكات الكولومبية والبرازيلية والفنزويلية، توجه نظرها إلى القارة الإفريقية، ومع تنامي نشاط الجماعات المسلحة الممثلة في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وفشلها في السعي للسيطرة على الجماعات الإسلامية في الدول المجاورة الأمر الذي دفع بها إلى القيام بجملة من الأنشطة الممثلة في تهريب خليط من الأسلحة والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين، جنبا إلى جنب مع شن هجمات ضد قوات الأمن المحلية.

كما أن الوضع الأمني الهش في ليبيا و غياب أجهزة المراقبة ، إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة أو الكتائب، كما يسمون أنفسهم، تشكيل يسيطر على البلاد، كما أن الكتائب المتواجدة في المنطقة الجنوبية، تتميز بأنها صغيرة ومحلية في تركيبها وأكثر ارتباطا بالقبيلة مما هو عليه في الشمال، بالإضافة وقوع عمليات تفجير و عنف مسلح في الجنوب ، كما أدت الخلافات بين القبائل في سبها وكفرها إلى مقتل المئات وإصابة مئات آخرين، و الملاحظ عموما في المناطق التي تكون فيها الكتائب جذورا اجتماعية وعائلية يتم قبولها حيث ينظر إليها أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارج قاعدتها الاجتماعية والأساسية - على سبيل المثال أبناء مصراته والزنتان في طرابلس - تزداد فرصة الاحتكاك مع المجتمعات المحلية، وفي حالة انعدام القانون التي سادت في البلاد، بدأت بعض من الجماعات المسلحة نحو أعمال التهريب والابتزاز و الاتجار بالمخدرات والدعارة وغير ذلك من السلوكيات الإجرامية .

كل هذا يشكل عامل جذب للجميع الشبكات الدولية الاجرامية لاسيما الاتجار بالمخدرات الامر الذي يجعل من منطقة الساحل الأفريقي ثقب اسود في منظومة الامن القاري الأفريقي والامن والسلم الدوليين وما ينعكس سلبا على حالة الامن الجزائري بطبيعة الحال.

وبالتوازي مع هذا النشاط الإسرائيلي في المنطقة والذي يتم في سرية من خلال المساعدات العسكرية للنظام في تشاد بهدف احتواء النشاط ليبيا كما أن التواجد والنشاط الإسرائيلي الحالي في حزام الساحل الإفريقي وبالخصوص في تشاد سبقه رسوخ للنشاط الإسرائيلي في المنطقة المتاخمة له في أوغندا، كينيا، اريتريا وأثيوبيا، وهذا لا يمنع من أن تتقاطع المصالح بين الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات والبحث الإسرائيلي عن موطأ قدم في المنطقة ويكون هناك حالة تحالف (Morral & Brian A. , 2009).

9. خاتمة:

إن تقوية الروابط القبلية بين شبكات الإتجار بالمخدرات والقبائل المتواجدة في الساحل الإفريقي لاسيما في شمال مالي من خلال المصاهرة بين الأعيان وأفراد عصابات التهريب ولّد حالة من القوة الاجتماعية لدى رجال العصابات لا تسمح بالمتابعة القضائية لهم كما تولد نوع من العقبات في اعتقال المهربين والتي تؤدي إلى تجاهل المخاطر الناجمة عن نشاط هؤلاء والتي تحول دون ردع الجريمة المنظمة وعمليات الإتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا يبرز مدى نفوذ وهيمنة رجال المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، ومدى القوة والمكانة التي وصل إليها فضلا على الولاء، من قبل قطاعات كبيرة من القبائل المحلية، وعلى طرف الجنوب الغربي للساحل الإفريقي نلاحظ انه هناك مزيج من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى توفّر الأسلحة بسبب النزاع في المنطقة وعلاقات التبادل القائمة بين المتمردين في إفريقيا الغربية حيث أخذ الصراعات في المنطقة منحى كبير بعد عام 1989، و أمام حالات عدم الاستقرار في المنطقة، استفادت الحركات المتمردة في غامبيا وغينيا بيساو من تجارة الأسلحة والمخدرات.

كما أن تنامي ظاهرة القرصنة في القرن الإفريقي، وانعكاساتها على استقرار المنطقة الأمر الذي أفضل مساعي التنمية، ففي تقرير لمؤسسة راند حول تنامي الظاهرة عزى ذلك إلى فشل الدول وضرورة تعزيز مبادرات مشتركة تهدف إلى زيادة المستوى العام للحكم، كما أن مساعي تعزيز حكم الدول سيكون مفيدا للدول الناشئة وهذا لكي تواجه التهديدات غير الوطنية الأخرى مثل الصيد غير المشروع، والتدهور

البيئي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ناهيك عن الحد من ظاهرة القرصنة و بالعودة إلى التحذيرات المقدمة من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة **UNCDOC** وخصوصا في الفترة الأخيرة منذ 2008 بالإضافة إلى نشرات الانترنتبول (الشرطة الجنائية الدولية) التي تفيد بأن شبكات الاتجار بالمخدرات ستعمل على ضرب استقرار المنطقة خصوصا في ظل العائدات الهامة التي تفوق عائدات جميع دول القارة الأمر الذي يضعنا أما هذا السيناريو المخيف ففي ظل التفسخ الذي تعرفه الدولة في الساحل الإفريقي وعدم قدرتها على ضبط الأمني و النظام العام فالانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق بيد أن الاستياء بين الرتب الدنيا في القوات المسلحة المالية كان يعتمل قبل بداية التمرد وكان التواطؤ والفساد هما الشاغلان الأساسيان .

كما أن شبكات التهريب المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية و الإرهابية أضحت أطرافا مسيطرة في العديد من دول الساحل الإفريقي و بالخصوص في شمال مالي حيث أصبح بإمكانها تعطيل أي حل سياسي أو امني بالإضافة إلى قدرتها على إدارة الوضع لصالحها وهذا من خلال قدرتها على خلق مصالح خاصة جديدة تدفعها بذلك التحالفات التكتيكية و دعم الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة الأمر الذي أسهم في اندلاع الصراع في مالي في المقام الأول كما أن هذه التطور أدت إلى تعقيد البحث عن حل سلمي اللازمة لان مجموعات مختلفة ومتنافسة تتزاحم كي تؤمن لنفسها دورا بارزا في اتفاق لتقاسم السلطة مع باماكو .

الأمر الذي سينسحب على موريتانيا وتشاد والنيجر كل هذا يفتح الباب على مصراعيه أمام حالة جديدة يمكن تسميتها " دولة الجريمة المنظمة «حيث أن الدولة تخضع لمنطق هذه الجماعات المنظمة التي تهيمن عليها وفق آليات الفساد والرشوة الأمر الذي يساعد على إيجاد نشاط هام لاتجار بالمخدرات في المنطقة وجميع الأنشطة الأخرى المرتبطة به كل هذا سيكون له انعكاسات على منظومة الأمن الوطني الجزائري.

إن العامل الذي يعد من أهم محددات هذا المشهد هو وجود الجزائر الى أهم بلد منتج للقنب انه المملكة المغربية فعملية التهريب الدولي للمخدرات تتم عبر الجزائر او نحوه بوصفها تشكل سوقا مثاليا للاستهلاك

الغب وما يزيد من المخاطر هو ان المغرب لم بيد اي نية للتقليل من المساحات الهامة للحشيش رغم تلقيه الكثير من المساعدات.

من خلال هذا المعطيات فان منطقة الساحل الإفريقي مرشحة لان تكون إلدورادو جديد للممارسة نشاط التهريب و الإتجار بالمخدرات وهنا يمكن أن تكون الحالة مشابهة للحالة الكولومبية التي أصبحت تحت رحمة بارونات المخدرات التي باتت تهيمن على جميع مناحي الحياة السياسية، إن تنامي القوة المالية و القوة المسلحة لهذه الشبكات يعد بمثابة التهديد الأخطر على امن واستقرار المنطقة وهذا من خلال التطور النوعي الذي أصبح يطبع نشاط هذه الشبكات عبر الحدود الجزائرية الامر الذي سيزيد من تكلفة الامن و الاستقرار في مجال حيوي للجزائر الامر الذي يستلزم من صانع القرار ضرورة التحرك لبناء استجابة قوية تتضمن مقارنة خاصة بمكافحة الظاهرة على غرار المقاربة الروسية و الصينية التي تناولت الظاهرة من بعد امني عسكري بحت و بعد تنموي اقتصادي في مستوى اخر .

ناهيك عن ضرورة إطلاق اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شامل للقضاء على حالة الخمول الاقتصادي التي تعيشها المنطقة الافريقية وهذا لان هاته الحالة تشكل حالة جذب لجميع الانشطة غير الشرعية وعلى راسها الانشطة المرتبطة بالمخدرات.

قائمة المراجع:

2. Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs., (2013). *Control Strategy Report*. New York: Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs.,
3. Armand, P. (2008, 06). *Maroccan roll* . Récupéré sur geopium.: <http://geopium.org/352/production-de-cannabis-et-de-haschich-au-maroc-contexte-et-enjeux>
4. Armand, P. (2012, 12 03). *production de cannabis et Hachich au Maroc*. Récupéré sur <http://geopium.org/352/production-de-cannabis-et-de-haschich-au-maroc-contexte-et-enjeux>
5. Commission Des Affaires étrangères . (2012). *Rapport d'information la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne*. Paris: Commission Des Affaires étrangères .
6. Flint, C. (2006). *Introduction to Geopolitics* . New york : Routldage.
7. Kennedy_Boudali, L. (2009). *Examining U.S Counterterrorism Prioritiies and Strategy Acoross Africa's sahel Region* . US : RAND corporation.

- Morrall, A. R., & Brian A. , J. (2009). *Understanding the Role of Deterrence in Counterterrorism Security*. New York: RAND Corporation.
- United Nation Office for Drug control and Crime Prevention. (2007). *Synthesis Le Cannabis en Afrique*. New York: United Nation Office for Drug control and Crime Prevention.
- UNODC. (2004.). *World Drug Report. Volume 1 .Analysis*. New York: UNODC.
- UNODC. (2005). *World Drug Report* . New york: UNODC.
- UNODC. (2006). *World Drug Report* . New York: UNODC.
13. الامم المتحدة. (2008). *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات*. 2008 نيويورك :الامم المتحدة .
14. الحميدان , ع . ع . (2012). *اثر الحروب في انتشار المخدرات* . الرياض :جامعة نايف للعلوم الامنية .
15. السايح , ع . ا . (2010). *المخدرات و اثارها الجيو استراتيجية* . الجزائر :مجلس الامة .
16. ان , س . ا . (2012, 3 29). *الهيوين مصدر تمويل الحركات المسلحة في افغانستان* . سي ان ان : <http://www.nesasy.org/index.php/-90?start=50>
17. بيوبكرة , ن . (2005, 12 07). *الجريمة المنظمة و اقوى اشكال الاجرام المنظم* . مجلة الدرعي , 24 , p .
18. بوخرص , ا . (2012). *الجزائر و الصراع في مالي* . بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
19. بيليس , ج & , ستيف , س . (2004). *عمولة السياسة العالمية* . دبي :مركز الخليج للابحاث .
20. سالم , س . ا . (2012). *ازمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة* . الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات .
21. عاطف قدادرة. (2012). *المغرب اول مصدر للمخدرات نحو الجزائر* . *الخبر اليومي* , 03 .
22. عامر ناصر. (2020). *الاتجار بالمخدرات ارهاب جديد* . الجزائر : دار هومة .
23. عبد الرحمان حمدي. (2001). *دراسات في النظم السياسية الافريقية* . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة.
24. فيليو , ج . ب . (2012). *هل تصبح القاعدة افريقية في منطقة الساحل الافريقي ؟* . بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
25. كوستا , م . (2012, 04 01). *تجارة المخدرات تعصف ببلدان الساحل الافريقي* . [Récupéré sur : https://www.aleqt.com/2009/12/09/article_313714.html](https://www.aleqt.com/2009/12/09/article_313714.html)
26. لآخر , و . (2012). *الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء* . بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام .
27. مركز الجزيرة للدراسات. (2012). *تقدير موقف :ازمة مالي :متاهة الانقلاب و الانفصال* . الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات.
28. ويرى , ف . (2012). *تحدي بناء الامن في شرق ليبيا* . بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .